مركـــز رواق بغـــداد
REWAQ BAGHDAD CENTER

غياب المعارضة السياسية في العراق

سياسات مقارنة

أ.م.د. أثير ناظم الجاسور

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المقدمة

منذ العام 2003 ولغاية اليوم والعملية السياسية في العراق تفتقر لوجود معارضةٍ سياسية تعمل وفق استراتيجيات محددة تدرس فيها العمل السياسي ومدخلاته ومخرجاته، بالإضافة إلى انّ واحدة من أركان العمل الديمقراطي أن نجد معارضةً تعزّز العمل الحكومي من خلال تصحيح المسارات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، ضمن العمل على ترجمة المدخلات من خلال تحليلها وتوظيفها في سبيل أن تكون مخرجات إيجابية تهدف لتحقيق المصلحة الوطنية، فبالرغم من غياب المعارضة عن الساحة السياسية لعقودٍ طويلةٍ؛ بسبب السياسات الدكتاتورية والهيمنة على عملية صنع وتنفيذ القرار، إلى جانب غياب التعددية الحزبية وفكرة المشاركة السياسية بعد هيمنة الحزب الواحد، إلا انّ هذا لا يمنع من انّ فكرة المعارضة والتعدّدية الحزبية جديدةٌ على الساحة العراقية، سواء الرسمية منها أو تلك التي تعدّ غير الرسمية، من منظمات المجتمع المدني والتجمعات النقابية... إلخ، من المحطات السياسية والاجتماعية التي من المفترض أن تكون فاعلةً بالحياة السياسية.

قد يكون مفهوم المعارضة جديداً على الأجيال التي لم تتعوّد على أن تكون ضمن تلك التشكيلات التي اعتاد عليها المجتمع العراقي منذ بدايات القرن العشرين ولغاية ستينيات القرن، ومع تجدّد الحياة السياسية والاجتماعية بعد العام 2003 كان من المفترض أن تتغير الرؤية لفكرة العمل السياسي،

خصوصاً وانّ أحزاب معارضة النظام السابق هي من تقلّدت المناصب وتولّت إدارة شؤون العراق، ومارست اختصاصاها في السلطة التشريعية وعملها التنفيذي من خلال تولّي العمل الحكومي، وكان من الأجدر أن يكون لها القدرة على خلق معارضةٍ إيجابيةٍ تعمل على تصحيح المسارات طيلة هذه السنوات، إلى جانب العمل على خلق جيلٍ ملمٍّ بمفهوم المعارضة ومقوماتها وعناصرها، والابتعاد قدر الإمكان عن المفاهيم التي تعزّز فكرة الحصص والمكاسب الفئوية والحزبية البعيدة عن المصلحة الوطنية.

إنّ أهمّية تعزيز فكرة المعارضة السياسية تكمن في شكل ومضمون النظام السياسي بمختلف أشكاله وتوجّهاته ومعتقداته؛ لأنّ المعارضة ليست بالضرورة معرقلة لسير العمل السياسي، بقدر ما تكون عاملاً مساعداً على تعزيز أُطر الديمقراطية وتعديل الجوانب التي تراها هي، أو تتحدّد من خلال العمل الحكومي الذي بالضرورة بحاجةٍ إلى تقييمٍ وتصحيحٍ بين الحين والآخر، وتعدّ من المرتكزات المهمة في الأنظمة النيابية البرلمانية والتي تشكّل واحدة من صور الديمقراطية التي يرتكز عليها النظام السياسي، وأيضاً لما تخلقه من رؤيةٍ سياسيةٍ بعد العمل على الاندماج مع القوى الاجتماعية الفاعلة والهيئات غير الرسمية، ورسم صورة واضحة عن جملة من المشاهد التي تعكس الواقع السياسي، وأيضاً رسم سياسة داخلية متوازنة مبنيّة على مجموعة من المفاهيم التي تعزّز المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، ومجموعة أُخرى من القوانين التي تنظّم عمل الأحزاب والعمل الحكومي، بالتالي يجب أن تكون لهذه المعارضة قواعدٌ ثابتةٌ تستند عليها، والعمل وفق منطلقاتٍ عمليةٍ منطقيةٍ متوازنةٍ واستغلال الأوضاع العامّة وتوظيفها في سبيل تحقيق أفضل النتائج من خلال صنع معارضةٍ حقيقيةٍ إيجابية داخل السلطة التشريعية.

تتضمّن الدراسة مسارين: الأوّل يتناول المعارضة السياسية ماهيتها عناصرها أركانها وكلّ ما له علاقة بأُصول عمل المعارضة الإيجابية التي تصبّ نتائجها بالنهاية للمصلحة العامّة، المسار الثاني يتضمّن عمل غياب المعارضة

السياسية في العراق بعد العام 2003، إلى جانب ضرورة وجود معارضة حقيقية تعمل على تعديل المسارات المتّبعة ضمن العملية السياسية.

مفهوم المعارضة السياسية

نشأت المعارضة مع نشأة المجتمعات وبداية التقسيم الإنساني بين حاكم ومحكوم باختلاف مراحل التطور التي شهدتها الإنسانية، وأيضاً التنظيمات الفاعلة المتمثّلة فيما بعد بالدول، بالتالي فبالرغم من تطوّر زمان ومكان الفكرة، إلا انّ بعض المفكرين تمّ بطها مثل ما فسرها "ماكس فيبر" بالاقتراع والحق العام.

عرّف "أحمد سعيفان" المعارضة السياسية على أنّها "تستخدم للدلالة على الأحزاب السياسية والمجموعات التي لم تحصل على أغلبية في الانتخابات، وهي تمارس عملها ونشاطاتها ضمن الإطار القانوني والمؤسّسي، لكنها تنمو خارج النظام السياسي الذي ترفض قواعد لعبته"([1]). وهناك من يرى انّ المعارضة السياسية تشير إلى أنواعٍ متعدّدةٍ ممّا أُطلق عليها الفعاليات والنشاطات التي تمارس ضمن المجتمعات، وتعدّ عمل المعارضة بالضدّ من سياسات ووظائف الآخرين، بالتالي فالمعارضة هو عمل القوى السياسية ضدّ السلطة ومن يراها مظهراً من مظاهر الحكم الذي ينقسم قسمين، أحدهما يكون في السلطة، والثاني خارج السلطة، أي ثنائية الحكومة والمعارضة التي

[1] أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ناشرون، لبنان، 2004، ص 386.

لابدّ أن تكون قائمةً في النظم الديمقراطية([2])، وترى الديمقراطيات الغربية في المعارضة السياسية من أنّها أوّلاً قد تتجاوز من حيث العمل إطار الاعتراف الدستوري، من خلال القيام بإشباع هذا الاعتراف بالحقوق والضمانات الدستورية، وتمكّنها من نشاطها السياسي، ثانياً انّ وجود المعارضة السياسية يُعدّ ضماناً للحياة السياسية من الاضطرابات، وعدّها كقوةٍ موازنةٍ لقوّة السلطة([3])، وقد ربطت الديمقراطيات الغربية المعارضة بالأحزاب التي تعدّها من أهمّ المؤسسات التي تقدّم الوظائف في النُظم الدستورية المعاصرة، والوظيفة الأهم التي تقوم بها الأحزاب، هي وظيفة تنظيم المعارضة، وجعلها تتطبع بالطابع المؤسساتي الذي يتفاعل مع غيره من المؤسسات في بناء الديمقراطيات، وترى العديد من الأدبيات انّ المعارضة تنحصر في إطار الأحزاب السياسية التي تعمل على تحديد أُطر المعارضة وفق الاتجاهات الحزبية وهي التقليدية والحداثية*([4]).

فالمعارضة اليوم ووفق آراء الباحثين والمهتمين ترى انّ العمل وفق مبادئ الديمقراطية أصبح يعتمد على ثنائية المعارضة السياسية والسلطة، والأجواء الديمقراطية هي واحدة من بيئات المعارضة، أمّا المعارضة ووفق التطوّر الحاصل في النظم السياسية والديمقراطية فهي لا تنحصر في عمل الأحزاب فقط في تحديد توجّهات الحكومة وبرامجها، بل تعدّى ذلك إلى الأفراد والجماعات الذين يمارسون نشاط مراقبة العمل الحكومي([5]).

---

[2] حافظ علوان حمادي الدليمي، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، المجلة العلمية لجامعة جيهان، سليمانية، شباط، 2018.

[3] مخلوف داودي، المعارضة السياسية في الفقه السياسي الإسلامي وفي النظم الدستورية المعاصرة: دراسة مقارنه، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم السلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص 16.

[4] المصدر نفسه، ص 8، الاتجاه التقليدي هذا الفكر لا يزال يؤشر صوب الصراعات الدموية على مؤسسات الحكم، والاتجاه الحداثي: هو الاتجاه الذي تأثر بالحياة السياسية الغربية واستعار جملة من المصطلحات الغربية.

[5] هادي العلوي، قاموس الدولة والاقتصاد، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1997، ص 37.

أمّا في النُّظم البرلمانية، فالمعارضة هي التي تتكوّن من الأحزاب والجامعات السياسية، التي تمارس عمل المعارضة، والتي ترغب بالوصول للسلطة، وهذا يكون ضمن الإطار الرسمي والقانوني، فالبرلمان هو المساحة الطبيعية التي يقدّم لهذه الجهات التمثيل والمشاركة مع الحكومة والمواطنين، وهناك ثلاث مستويات لتعريف المعارضة البرلمانية بوصفها حالة أو علاقة أو وظيفة([6]).

بالتالي فإنّ عمل المعارضة - ومن واقع ما تمّ التنطير له ومن مختلف الجوانب - لابد أن يكون عملاً متوازناً يتناسب مع حجم الأحداث والقرارات المتخذة، سواء داخل الحكومة أو داخل البرمان، دون العمل على عرقلة العمل ووضع العقبات، وأن تستند إلى الأُسس القانونية والدستورية في عملها، هذا بالإضافة إلى وضع الخطط التي تهدف إلى توظيف القضايا بشكلٍ إيجابيٍّ.

المعارضة السياسية والبرلمانية في العراق

منذ العام 2003 ولغاية اليوم، لم تشهد الساحة البرلمانية العراقية معارضةً سياسيةً حقيقيةً مبنيةً على أُسسٍ وقواعدَ سياسيةٍ رصينةٍ ومحايدةٍ تعمل وفق قواعد المصلحة والأهداف العامّة، لا بل إنّها كانت ولا تزال معارضةً شكليةً، فهي تعدّ امتداداً للسلطة، وفي كثير من الأحيان جزءاً لا يتجزأ منها، من خلال تحديد الحصص والمكاسب التي تمنح لها، بالتالي فهي بالحقيقة - ووفقاً للدراسات السياسية وتحديداً الدراسات التي تنطلق من آراء النظم

[6] ناجي عبدالنور، دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطويرها: التجربة الجزائرية أنموذجاً، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2020، ص 295. وصفها حالة من خلال تشكيل المعارضة أقليات انتخابية ومن خلال الاعتراف المتبادل بينها وبين السلطة، ولكنها تتبنّى رأياً مخالفاً عبر معارضتها للمشاريع المقدّمة لها، وهي علاقة، فتظهر العلاقة التي تربطها والأغلبية في البرلمان ومن خلال عدم دعمها للسياسات التي يقدّمها مَن في السلطة، والتي تتمثّل بالنواب والأحزاب والحركات التي لا تنتمي إلى الأغلبية البرلمانية. ووظيفة؛ لأنّها تعرض في شكل وظيفة من داخل النسق السياسي وارتباطها بمفاهيم السلطة والتمثيل والتعدّدية الحزبية والتناوب السياسي على الحكم.

السياسية - تُعد معارضةً شكليةً، أي تمثيلٌ شكليٌ لا يعبّر عن مصالح المواطنين، بل يعبّر عن المصالح الحزبية والكتلية والمناطقية.

والواقع السياسي العراقي يبيّن أنْ لا وجود لمعارضة قد بنت استراتيجية وطنية على أُسس المصلحة العامة بحيث تفرض إرادة المواطنين، وتحاول صياغة الحدث بما يتوافق مع مخرجات إيجابية لهذا المواطن، لا بل إنّ هذه المعارضة ساهمت في إضعاف عمل السلطة التشريعية، وعزّزت أو ساعدت على بروز مفاهيم دفعت إلى أن تكون السلطة التنفيذية جسراً لتلك الطموحات الضيّقة، وهذا ناتج عن الافتقار لرسم الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداعية إلى إدارة وتنظيم شؤون الدولة، والابتعاد عن فكرة الحصص والمكاسب والتقسيم، بعد أن تحدّد وتقارب وجهات النظر الحزبية وفق هذه المفاهيم.

إنّ أحد أسباب عدم وجود معارضة عراقية حقيقية داخل البرلمان يعود إلى تشكيل الحكومات بشكلٍ توافقيٍّ بين المكوّنات، وهذا بدوره عامل ضعفٍ لأيّ معارضةٍ قد تعترض على عمل الحكومة أو على مسارها السياسي في إدارة الدولة، بالإضافة لعدم وجود تقاليد راسخة للأحزاب في تلك الأقلية التي تحاول أن تكون معارضة، وهذا لا يعني أنّ من يحاول من الأحزاب تشكيل جبهة معارضة أنّه لا يمتلك الأدوات، لكنّ النظام الذي تمّت صياغته وعلى أساسه تتم عملية تشكيل الحكومة، هو من سمح بغياب دور للمعارضة داخل البرلمان([7]).

---

[7] دليل سريع: العمل كمعارضة رسمية في الحكومة، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، أيار 2020، www.ndi.org، أهمّ الواجبات للحزب الراغب في أن يصبح حزباً معارضاً:

- يجب ان يكون للحزب سببٌ مبدئي للعمل كمعارضة وليس مجرد تصريح.
- لا ينبغي للحزب أن يكون معرقلاً للعمل الحكومي، ولا بد من اللجوء للحلول الوسط في القضايا الرئيسية.
- على حزب المعارضة الاستفادة القصوى من المنابر والفرص المتاحة لتوسيع قاعدة دعمه ودول أعماله.

من الضرورة أن يتضمّن النظام السياسي العراقي معارضةً سياسيةً وبرلمانيةً تجسّد واقع وجوهر العملية السياسية، فوجود المعارضة التي تعمل وفق خططٍ وطنيةٍ وتسهم في تقييم الأداء الحكومي بحيادية يعزّز من عمل الأخير ويساهم في تعميق عمل الأُولى، وبما أنّ العراق يحاول تعزيز التجربة الديمقراطية، فلا بدّ من الوصول لدرجاتٍ متقدّمةٍ من عملية التقييم والتصحيح التي تعمل على تنضيج العمل السياسي وإدارته بشكلٍ فاعلٍ، فالسياسة الحالية المتّبعة في إدارة شؤون الدولة بالضرورة تكون نتائجها منقوصةً، لا بل غير مجديةٍ؛ لأنّها تسير وفق نظام الحصص الضيّق، ولا بدّ من أن تسير كافة الأحزاب والكتل وفق الأُسس الدستورية والقانونية التي تحدّد عملها، كلٌّ وفق اختصاصه، سواء التنفيذي منها أو التشريعي، وهذا نابعٌ من إرادةٍ سياسيةٍ جماعيةٍ لكل المشاركين في العمل السياسي دون استثناء، ودون تصنيف لون على آخر، فلا تكفي معارضة الشارع، سواء من خلال التظاهرات والحراك الاحتجاجي ووسائل الاعتراض السلمية الأُخرى دون أن يكون هناك معارضةٌ سياسيةٌ تعمل على تحويل القرارات لصالح المجتمع ولفائدته، وهذه القوى لا بدّ من أن تكون داخل قبّة البرلمان حتّى وإن كانت فئةً قليلةً.

بالتالي فإنّ المعارضة السياسية في العراق لابدّ أن تعمل بالطرق الآتية:

- أن تتشكّل وفق مشروعية قانونية ودستورية، وأن تجعل مشاريعها متميزةً عن غيرها، حتّى وإن كانت أقليةً برلمانيةً داخل قبّة البرلمان، أو أقليةً سياسيةً صاحبة مشروع سياسي- اجتماعي.
- هذا لا يعني أنّها لا تطمح بأن تتولّى الحكم بالطرق الديمقراطية ووفق فكرة التداول السلمي للسلطة، وبالتالي من الضروري أن تعمل وفق مفاهيم الحقوق والحريات الخ...
- لابدّ من أن يتمّ الاعتراف بالمعارضة، وتترسخ هذه الصورة في التفكير السياسي العراقي، وأن لا يتمّ التعامل مع المعارض على انّه خارجٌ عن

الإطار العام، أو شاذٌ، وأن تُبنى بيئةٌ منطقيةٌ لفكرة المعارضة، وأن لا يكون العراق بيئةً نابذةً أو طاردةً.

- أن تكون المعارضة هي الخط الوسط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والمواطن.
- ممارسة التنافس السياسي وفق الأدوات السلمية والديمقراطية التي تسهّل عملية التداول السلمي للسلطة، وترسيخ مفاهيم التعايش السلمي والدور الإيجابي والمصلحة الوطنية.
- كسب الرأي العام وفق صنع القرارات وتطبيقها بما يضمن خطط مستقبلية مصيرية.
- أن تعمل قوى المعارضة على التأقلم مع التحولات السياسية التي يشهدها الواقع السياسي، وأن تتأقلم مع تغييرات المجتمع، وتتماشى مع تفكير الأجيال الجديدة وطموحاتهم وتطلعاتهم.
- أن تضمن أحزاب المعارضة استقلاليتها بالقرار السياسي والتخطيط والابتعاد عن سياسة المحاور، وهذا ما يعزّز ثقة المجتمع فيها وفي شرعيتها المستمدّة من الأخير.

الخاتمة:

شهد العراق - منذ احتلاله من قبل القوات الأمريكية - تقلباتٍ سياسيةً، كانت كفيلةً بأنْ تمزّق أنسجته السياسية والاجتماعية، وكان بحاجةٍ إلى ثنائية الحكومة والمعارضة، بحيث يعملان ضمن سياقاتٍ منطقيةٍ وضمن أعمال دستورية تعزّز من قضايا وأفكار الدولة وتعزيز التداول السلمي للسلطة. وطيلة هذه السنوات لم تكن العملية السياسية في العراق تسير وفق المنطلقات السياسية، أو لم تكن متوازنةً؛ بسبب مفاهيم التحاصص والمكاسب، ولا زال بحاجةٍ لهذه الثنائية التي لابدّ منها، خصوصاً وأنّ عمل المعارضة يدور في

فلك القواعد الديمقراطية، وهي أحد ركائزها، بالتالي فإنّ من الضروري أن تكون تحت قبة البرلمان معارضةٌ حقيقيةٌ، ترسم الاستراتيجيات التي من خلالها تتعامل مع العمل الحكومي، وفق مسارات التصحيح والقراءة المتأنية لهذا العمل؛ سعياً لأن تكون عملية إدارة شؤون الدولة وتنظيمها بالطرق الإيجابية.

مركز رواق بغداد
REWAQ BAGHDAD CENTER